**الاتحاد التونسي لأصحاب المؤسسات الخاصة للتربية والتعليم والتكوين**

**المكتب الوطني للتعليم الإعدادي والثانوي**

***بـــــــيـــــــان***

نحن أعضاء المكتب الوطني للتعليم الإعدادي والثانوي  و على إثر ما ورد بمذكرة السيد وزير التربية الصادرة في 23 جويلية 2019 تحت عــــــــــ 15123ـــــدد بعنوان :

***حول التدريس بالمؤسسات التربوية الخاصة***

والتي جاء فيها حسب رؤية الوزارة حرصا منها على تنظيم قطاع التدريس بالمؤسسات التربوية الخاصة معتمدة على الأمر 486 لسنة 2008 و الذي كنّا قد رفضناه و لم يتمّ العمل به إلاّ لشخص واحد .

نشير إلى ما يلي :

* إنّ التراجع النوعي على مستوى جودة التعليم وظروف العمل بهذه المؤسسات- والذي أشار إليه وزير التربية- مردّه إلى الوضع العام الذي تمرّ به البلاد ككلّ وليس لمؤسسات التعليم الخاص دخل فيه.
* لا يمكن بأيّ حال من الأحوال البحث عن حلّ لمشكلة ما في غير إطارها العام كما لا يمكن حلّ مشكلة وخلق مشاكل أخرى عديدة قد تترتّب على هذا الحل , فالإصلاح لا يكون جزئيا بل شاملا .
* لقد قام السيّد الرئيس الحبيب بورقيبة في زمن ما بجلب كوادر وخبرات أجنبية للارتقاء بمستوى التعليم للتونسيين فكيف يمنع وزير التربية اليوم التونسيين من التّمدرس على أيد إطار كفء ؟؟؟؟؟؟ .
* إنّ العلاقة المتوترة بين وزارة التربية و الزملاء في نقابة التعليم العمومي لا دخل لنا فيها و لا نقبل بأيّ حال من الأحوال أن نكون حصان طروادة , أو أن نكون ضحيّة هذا الصراع , فنحن لم نأت من كوكب ثان حتى نمنع من حقوقنا كتونسيين أحرار ندافع على تونس ونصبو إلى الارتقاء بها إلى المصاف التي يرجوها كلّ حرّ لوطنه .

**وعليه**

فإننا نطالب بتشريكنا تشريكا فعليا في القرارات , لا أن تملى علينا فزمن الإملاءات قد مرّ ومضى , ذلك لأنّ مثل هذه القرارات لا تساهم في تنظيم قطاع التعليم الخاص ولا توفر له عوامل النجاح بقدر ما تضرّ به , الأمر الذي يدفع إلى التشكيك في مهمته ويضعف فرص استمراره .

***هذا و لا يفوتنا التّذكير***

إن لمدارسنا ومعاهدنا الحق في أن ينظر إليها كقطاع يجب على الدولة رعايته و حمايته والمساهمة في تحسين نتائج أبنائه فهم جزء لا يتجزأ من أبناء الوطن فنحن شركاء في البناء والتشييد ولأبنائنا الحق في المعرفة والتكوين وأي إخلال بتكوينهم إخلال ببناء الدولة على الأسس الصحيحة .

كما لا يفوتنا أن نعبر عن استغرابنا وعظيم انشغالنا بعقود الشغل النموذجية التي تزمع الوزارة استصدارها وتطبيقها ذلك أن المؤسسات التربوية الخاصة تخضع بطبيعتها إلى قوانين الشغل ذات الصلة مراقبة ومتابعة , و للإفادة فإنّ تونس دولة قوانين ومؤسسات ولكلّ طبيعة عمله , فهل يعقل أن ينوب موظف ما عن موظف آخر في غير مؤسسته ؟؟؟؟؟؟

وفي الختام يؤسفنا بالغ الأسف أن تصدر مثل هذه القرارات و التي لا نظنّ أبدا أن تكون في صالح المواطن التونسي و السؤال الذي يطرح نفسه : لمصلحة من صيغت مثل هذه القرارات وللتذكير فقط : إنّ تونس بلد مستقل نال استقلاله في 20 مارس 1956 لمن لا يذكر , ناله آباؤنا و أجدادنا بدمائهم وسنحافظ عليه بعقولنا و إرادتنا الحرّة.

**عاشت تونس دولة حرة**

**عاش الاتحاد التونسي لأصحاب المؤسسات الخاصة للتربية والتعليم والتكوين**

**عن المكتب الوطني**

رئيس المكتب

في 24/07/2019